

القادرين على العمل، بتعداد وصل إلى ٢٥٠ ألفاً، منهم ٨٠ ألف عامل في القطاع، أي ما يقارب خمس سكان الأراضي المحتلة.

ولا بد من الإشارة السريعة، هنا، إلى أن هؤلاء العمال يختلفون عن أسلافهم، أي عمال ما قبل ١٩٦٧، من حيث أنهم غير مرتبطين بالحرفة أو الورشة التي يعملون فيها، ولا تحجب الرابطة العائلية أو العاطفية، التي ولدها ارتباط العامل بالحرفة عبر سنوات، لا تحجب هذه الرابطة عن عيني العامل الاستغلال الذي يتعرض له. فالعامل الجديد في الأرض المحتلة غير مرتبط بصاحب العمل أو الورشة والحرفة بأية روابط إلا رابطة بيع قوة عمله مقابل أجر معين. ومنذ اللحظة الأولى لدخوله إلى سوق العمل، يشعر بحجم الاستغلال الذي يتعرض له.

إن أكثر من نصف عمال الأراضي المحتلة يعملون في إسرائيل، وراء الخط الأخضر كما يقال؛ والعمال هناك، ومنذ لحظة دخوله إلى سوق العمل، يقع تحت وطأة استغلال بغض مزدوج، قومي وطبقي، ففي مكان العمل، يتعرض للازدلال والإهانة من رؤسائه وزملائه اليهود. وعند حواجز الطرق التي يقيمها جنود الاحتلال بدعوى البحث عن العمال الذين لا يحملون تصاريح عمل، يتعرض العامل مرة أخرى للازدلال والإهانة؛ حيث «يُنقَع» في الشمس الحارقة أو البرد القارس لساعات طويلة، حتى غدا هذا الازدلال خبزاً يومياً للعمال. ومن جهة أخرى، يعاني العامل الفلسطيني، الذي يعمل في إسرائيل، من التمييز الصارخ في الأجور، فيحصل لقاء العمل المتساوي والمهارة الواحدة على ثلثي الأجر الذي يحصل عليه العامل اليهودي. ومن جهة ثالثة، هناك التمييز في الحقوق، والطرده التعسفي من العمل — غالباً تحت الذريعة الجاهزة: الخطر على الأمن — والاستقطاعات العديدة من الأجر التي تصل إلى ما يقارب ثلث الأجر، وتذهب، تحت حجة التأمين الصحي والاجتماعي، إلى صناديق وزارة العمل والهستدروت، ثم طول ساعات العمل، والتي تصل إلى ما يقارب ١٢ ساعة ما بين ساعة الخروج من البيت في الصباح والعودة إليه في المساء، وأخيراً الاستهتار في توفير وسائل الوقاية... الخ.

إن هؤلاء العمال الذين يقاسون كل ذلك هم، في غالبيتهم، من الحاصلين على تعليم مافوق المرحلة الإعدادية، وبعضهم من الجامعيين؛ وهم يعملون غالباً في العمل الأسود، في أعمال البناء، والخدمة في المطاعم والفنادق، وحتى في قسم التنظيفات، وفي الزراعة، أي أنهم يمارسون الأعمال اليدوية المضيئة التي تحتاج إلى الجهد الجسماني، والتي يستتفك العمال اليهود عن ممارستها. والجزء القليل منهم يعمل في الصناعات الخفيفة كالنسيج ومصانع الحلويات وغيرها.

إن غالبية هؤلاء العمال هم من أبناء القرى والمخيمات، الذين كثيراً ما يعملون في ورش ومشاعل، أو في مزارع، أقيمت على الأرض التي كانت في يوم ما ملكاً لهم قبل سنة ١٩٤٨. ومن البديهي أن يشكل ذلك عاملاً إضافياً يشحنهم بالحق على الاحتلال ويحفزهم للعمل ضده، ومن أجل دحره.

وأبناء القرى العمال هم أيضاً إما ما زالوا يحتفظون بملكيات صغيرة أو هم أبناء